

Distr.
LIMITED

TD/B/41(1)/L.3/Add.3
27 September 1994
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
الدورة الحادية والأربعون، الجزء الأول
جنيف، ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال الجزء الأول من دورته الحادية والأربعين

المقرر: السيد كالسون مبيغابالاوي (زمبابوي)

البند ٢ من جدول الأعمال: الترابط

النمسا	الفلبين (باسم المجموعة الآسيوية)	<u>المتحدثون:</u>
الجمهورية التشيكية	اليابان	
هنغاريا	تونس	
بولندا	سويسرا	
صندوق النقد الدولي	جمهورية تنزانيا المتحدة	
الولايات المتحدة الأمريكية	رومانيا	
العراق	المكسيك	
الأرجنتين	ألمانيا (باسم الاتحاد الأوروبي)	
شبكة العالم الثالث	الدانمرك (باسم بلدان أوروبا الشمالية)	
الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة	الصين	

ملاحظة للوفود

يُعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وترسل طلبات إدخال التعديلات - باللغة الانكليزية أو الفرنسية - في موعد أقصاه يوم الجمعة، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، إلى العنوان التالي:

The UNCTAD Editorial Section
Room E.8106
Fax No. 907 0056
Tel. No. 907 5654

الفصل الأول

الآثار الدولية لسياسات وقضايا الاقتصاد الكلي المتعلقة بالترابط: عناصر استراتيجيات النمو والتكيف الناجحة (البند ٢ من جدول الأعمال)

٣٥- كان معروضا على المجلس، لنظره في هذا البند، الوثائق التالية:

تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٤ (UNCTAD/TDR/14)

تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٤ - لمحة عامة (UNCTAD/TDR/14(Overview))

كما أتيحت الوثيقة التالية بوصفها وثيقة معلومات أساسية:

استعراض الأونكتاد لعام ١٩٩٤ (UNCTAD/SGO/8).

٣٦- لخص الموظف المسؤول عن شعبة الترابط العالمي، في بيانه التمهيدي، الاتجاهات الاقتصادية العالمية التي يتناولها تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٤ وفحوى الحجج التي يسوقها هذا التقرير.

٣٧- وقال المتحدث باسم المجموعة الآسيوية (الفلبين) إنه بالرغم من أن سرعة النمو الاقتصادي في الشطر الكبير من المنطقة الآسيوية قد فاقت سرعته في كافة المناطق الأخرى، تشعر هذه المجموعة بالانزعاج لضعف ما تحقق من تحسن في العديد من البلدان الأخرى ولا سيما في أفريقيا. وأضاف أنه يؤمل في أن تكون المكاسب الاقتصادية التي حققتها أمريكا اللاتينية مكاسب قابلة للدوام.

٣٨- وأردف يقول إن البحث الذي أورده تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٤ للعوامل الكامنة وراء نجاح الاقتصادات في آسيا بحث مفيد وقيم. وتطبيق الدروس المستخلصة من هذه التجربة قد عاد بالنفع على البلدان المجاورة بما فيها الفلبين التي قامت حكومتها بإدخال إصلاحات متنوعة من أجل تنشيط التجارة والقطاع الخاص. وقد بدأ الانتعاش الاقتصادي في الفلبين وواكب هذا البلد النمو السريع الذي تشهده المنطقة. والتقرير مصيب حين يخلص إلى أن إنجاز الجهات المحددة لسرعة النمو الاقتصادي الآسيوي لا يشكل نموذجا يمكن أن يحتذى في كل مكان. وفي الواقع قد لا يساعد مثال البلدان الناجحة البلدان الأخرى التي تنسم فيها الأوضاع بالمزيد من التعقيد بالنظر إلى عوامل من قبيل جسامه عبء الدين وسهولة التأثير بالكوارث الطبيعية والافتقار إلى الموارد الطبيعية أو البشرية. وترى المجموعة الآسيوية أن العرض الوارد في التقرير بشأن الاقتصادات النامية بسرعة في آسيا يؤكد أو يثبت بعض الاتجاهات المهمة التي كان قد اتبعها الأونكتاد فضلا عن المواقف التي اتخذتها البلدان النامية.

٣٩- ومضى يقول إن ترويج الصادرات التي يملك فيها البلد ميزة نسبية يعتبر العامل المشترك بين هذه النجاحات التي تحققت. وما من نجاح تحقق في بلدان هي معتمدة على سلعة أساسية بمفردها أو قلة من

السلع الأساسية التي تواصل تردي وضعها في السوق العالمية. كما أن للاستثمار الأجنبي دورا يلعبه في التعجيل بالتنمية الاقتصادية. بالإضافة الى ذلك ما كانت المعجزات في جنوب آسيا لتحديث لو أهملت تنمية الموارد الطبيعية وعملية التحكم في التكنولوجيا الحديثة. وكان على الاستراتيجيات الانمائية أن تكون تطلعية المرمى. بيد أن اتفاقات جولة أوروغواي ستمنع، فيما يحتمل، العديد من البلدان النامية من اعتماد بعض التدابير الناجحة التي اعتمدت في شرقي آسيا من قبيل حوافز التصدير وضوابط التوريد والقيود التي تفرض على الاستثمار الأجنبي.

٤٠- ومضى يقول إن الانتعاش الاقتصادي في العالم المتقدم اتسم بالبطء. والمجموعة الآسيوية تشعر بالانزعاج لأن السبب الرئيسي في تباطؤ النمو مكمته القصور المتواصل في سرعة ونمط خلق الطلب. والبطالة المتصاعدة قد تعوق التقدم الذي حققه المجتمع الدولي في فتح الأسواق إن لم يعكس مساره. ولذلك تؤيد المجموعة الآسيوية بقوة التوصية التي يتضمنها التقرير والقائلة بأن تتصرف الحكومات تصرفا جماعيا لتأمين تمشي مستوى الطلب العالمي مع النمو والتوازن على صعيد المعمورة. وينبغي، بوجه خاص، أن تتزايد التدفقات الرأسمالية الى البلدان النامية بأشكال تكون مستدامة وقابلة للتنبؤ بها. ومن شأن هذه التدفقات أن ترفع مستوى الطلب العالمي ومن ثمة تحد من البطالة والفقر في الاقتصاد العالمي المترابط.

٤١- ورحب ممثل اليابان بمبادرة أمانة الأونكتاد المتمثلة في اختيار موضوع التنمية في شرقي آسيا كموضوع رئيسي من المواضيع التي يغطيها تقرير التجارة والتنمية. ويشترك تحليل الأونكتاد في بعض الأفكار الرئيسية التي يتضمنها تقرير البنك العالمي المعنون معجزة شرقي آسيا. وتشمل هذه الأفكار القوة الدافعة لقطاع خاص يتسم بالحيوية وأهمية المنافسة الفعالة. ولكن التفاعل بين التدخل الحكومي وأنشطة القطاع الخاص هو العامل الأساسي في نجاح شرقي آسيا. فلقد لعبت الحكومات في آسيا دورا حاسما في الإدارة الاقتصادية الكلية وفي توفير المرافق الأساسية الاجتماعية بالاستناد الى استراتيجية انمائية طويلة الأجل. وللحكومات أيضا أهميتها في مجال تنمية الموارد البشرية وتعزيز الصناعات المستهدفة وتلافي تفاوت الدخل الإقليمي وتخفيف وطأة الفقر، وكان عليها في جميع هذه المجالات أن تضع في الاعتبار التوزيع الفعال للموارد بالاستناد الى مبادئ السوق. كما تولي اليابان أهمية كبرى لروح الاعتماد على الذات وللتعاون المناسب فيما بين مختلف الجهات الفاعلة الاقتصادية ألا وهي الحكومة والمؤسسات الخاصة والأسر المعيشية.

٤٢- والجانب الإقليمي لنجاح شرقي آسيا قوامه عملية دينامية ومتعددة الوجوه تقترن بالتفاعل الإيجابي فيما بين البلدان الذي تسري من خلاله التنمية من بلد الى غيره. وتنبغي متابعة دراسة الأونكتاد لتجربة شرقي آسيا بعد الدورة الحالية للمجلس. ولعل من المفيد استخلاص بعضا من نواحي تجربة شرقي آسيا التي يمكن أن تطبق في غيرها من الأماكن. وتدعو الضرورة، في هذا السياق، الى مراعاة تطور المناخ الدولي الذي أصبح اليوم مختلفا نوعا ما عما كان عليه في الخمسينات والستينات. ويجب النظر كذلك في مسألة حدود التدخل الحكومي. بالإضافة الى ذلك يتوجب بحث الروابط بين الصناعة والزراعة.

٤٣- وقال ممثل تونس إن الترابط الاقتصادي العالمي قد زاد في قابلية العديد من البلدان النامية للتأثر من جراء الكساد العالمي وانخفاض أسعار السلع الأساسية وأضاف أنه يأمل في أن تقدم توصيات مفيدة حول هذا الجانب في الدورة القادمة للجنة الدائمة للسلع الأساسية. وذكر أن من الأهمية بمكان أن تشارك البلدان النامية في العولمة المتحتمة للاقتصاد العالمي. وبالرغم من ارتياح تونس للنتائج التي حققتها جولة أوروغواي

إلا أنها تشدد على ضرورة أن تفي البلدان المشاركة بالتزاماتها. كما ينبغي أن تتخذ الإجراءات المناسبة لمساعدة البلدان النامية على الاستفادة من هذه الاتفاقات.

٤٤- ومضى يقول إن تونس مستعدة، في مجال الشراكة هذا، لإعادة تنظيم اقتصادها من أجل إضفاء المزيد من الفعالية عليه طالما تبنى شركاؤها التجاريون استراتيجيات تجارية مماثلة. وبوسع الأونكتاد، في هذا الصدد، أن يلعب دورا مهما في تأمين التعاون الدولي في مجال التجارة العالمية. وتونس، من ناحيتها، سوف تستضيف عما قريب اجتماعا تعدده اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية والأونكتاد والغات لصياغة برنامج مساعدة تقنية لمساعدة البلدان الأفريقية على تنفيذ نتائج جولة أوروغواي.

٤٥- ورحبت ممثلة سويسرا بالتأييد الذي أبدى للبراغماتية والمرونة المعرب عنهما في تقرير التجارة والتنمية. إذ هما من المبادئ التي تسترشد بها السلطات السويسرية. ولكنها أبدت بعض التحفظات فيما يتعلق بالمقترحات التي يطرحها التقرير بشأن السياسة الاقتصادية الكلية لأوروبا لأن الاستقرار الاقتصادي الكلي والتحكم في التضخم كانا على الدوام الأسس التي انبنت عليها السياسة الاقتصادية لسويسرا.

٤٦- وفيما يتعلق بأثر التدخل الحكومي في نخبة من بلدان شرقي آسيا قالت إن التدخل الاقتصادي الحكومي وإن يكن قد ساهم في التنمية الاقتصادية في بعض البلدان إلا أن هناك أمثلة منافية لهذا التدخل. ومن دواعي الأسف أن بلدانا حديثة العهد بالتصنيع وتتوخى سياسات أقل تدخلا مثل اندونيسيا وماليزيا وتايلند لم تدرج في دراسة التقرير. وفيما يتعلق بالظروف المواتية للتنمية أكدت على أهمية السياسات التي تستهدف تحسين الموارد البشرية ولا سيما التعليم، وأهمية الإدارة الكفؤة، والمناخ القانوني المواتي للاستثمار الخاص، وتبادل المعلومات بين القطاعين العام والخاص المفضي الى الثقة المتبادلة. ونماذج التدخل التي استنبطتها بعض البلدان الآسيوية لا تحظى دوما بقبول تلقائي في أماكن أخرى نظرا لأن هناك عددا كبيرا من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تنفرد بها بلدان بعينها تؤثر في النتائج النهائية للسياسات المتبعة. ومع ذلك فإن الظروف والهيكل الخاصة بالتنمية التي هيأتها هذه البلدان يمكن أن تستخدم كمثال.

٤٧- وقال ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة إن الأداء الاقتصادي الحديث العهد في معظم البلدان الأفريقية ظل يحاكي الاتجاهات غير المرضية التي شهدتها العقد الماضي. فالدخل الفردي في عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤ ولا سيما في أقل البلدان نموا استمر في الانخفاض. وهذا الأداء السيء ناتج، الى حد ما، عن تردي معدلات التبادل التجاري وعدم كفاية مستويات تدفق الموارد الخارجية وتزايد عبء الديون. والجهود الدولية التي تبذل لمعالجة هذه المشاكل من قبيل مبادرة مجموعة السبعة في قمة نابولي ستكون محل ترحيب. ولكن يتعين أيضا اتخاذ التدابير على صعيد السياسة المحلية والاعتبار بالدروس الانمائية المستخلصة من مناطق أخرى.

٤٨- ثم إن سياسات التنمية الاقتصادية في معظم البلدان الأفريقية هيمنت عليها برامج التكيف الهيكلي. وفي ظل هذه البرامج أعاققت السياسات الائتمانية التقييدية الاستثمار العام والخاص على حد سواء. والتخفيضات الحادة في أسعار صرف العملة قوّت الضغط على الاستثمار من جراء أثرها السالب في الاستيعاب الداخلي وتزايد الكلفة الحقيقية للسلع المستوردة. والاستراتيجيات الانمائية المقبلة لأفريقيا بحاجة الى تشجيع النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لتحسين رأس مالها البشري وتعزيز قدراتها على البحث والتطوير.

٤٩- ومضى يقول إن تجربة تنزانيا، شأنها شأن تجارب العديد من البلدان جنوب الصحراء الكبرى، لم تكن قادرة على التأثير. فخلال النصف الثاني من الثمانينات بدأت تنزانيا في تنفيذ برنامج التكيف الخاص بها الذي تصحبه آثار سلبية على الاستثمار العام والخاص على حد سواء. والآن تنفق موارد طائلة على إعادة تنظيم هياكل المؤسسات العامة وخصخصة هذه المؤسسات ولهذه البرامج الأولوية فيما يتعلق بالمعونة المقدمة من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف. ولئن كانت لتحسن مناخ المساعدة آثاره الايجابية إلا أن المسائل المتعلقة بحجم وتوقيت ومشروعية المعونة بقيت مثار قلق صانعي السياسات.

٥٠- ولاحظ ممثل رومانيا أن الجميع قد أثرت فيه التغييرات الاقتصادية الكلية في عالم يتسم باستمرار الترابط المتزايد. وهذا يصدق بوجه خاص على البلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة انتقالية التي يتعين عليها تحقيق استقرار اقتصادي كلي ونمو في كنف مناخ غير موات في أغلب الأحيان. ومن خلال تحليل التجارب الفعلية والحالات يمكن لنهوج السياسة العامة أن تكتسب طابعا أكثر براغماتية وتساعد على الاجابة عن أسئلة معينة تشغل البلدان. وأعرب كذلك عن الاهتمام الكبير للتقييم الأولي لنتائج جولة أوروغواي في تقرير التجارة والتنمية.

٥١- ثم انتقل الى الحالة الاقتصادية لبلده فشدد على مصاعب الجمع بين الاستقرار الاقتصادي الكلي وعمليات التكيف الهيكلي اللازمة للتغلب على ارث الماضي الثقيل الوطأة. وبعد سنوات بالغة الصعوبة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية لاحت أولى بوادر الاستقرار والنمو بالرغم من بقاء جانب من عدم التوازن. ومع ذلك فإن رومانيا مصممة على مواصلة عملية الانتقال التي تمر بها. وعملية اعادة تنظيم الهياكل ماضية بسرعة على صعيدي الصناعة والزراعة ويولى اهتمام خاص للخصخصة وهناك تشريع جديد يتعلق بالخصخصة الواسعة النطاق. وقال إنه يأمل في أن تستفيد البلدان الأخرى من الوقوف على تجربة بلده.

٥٢- وقال ممثل المكسيك إن تقرير التجارة والتنمية قد أصبح عملا مرجعيا مهما لتحليل تطور الاقتصاد العالمي بغض النظر عما إذا كان المرء يتفق مع التقرير في جميع الآراء التي يديها. ولذلك فإن من دواعي القلق أن يوزع هذا التقرير في ظرف لم يتح للسلطات المكسيكية ما يكفي من الوقت لاجراء تحليل متعمق لمحتوياته.

٥٣- وأردف قوله إنه بالرغم من صحة القول بأن النموذج المطبق في اقتصادات جنوب شرقي آسيا هو المثال الحسن لتماسك السياسات التي توضع لا يمكن للمرء أن يخلص إلى أن هناك نموذجا مثاليا هو الخيار الأفضل لجميع الاقتصادات النامية. لذلك يتعين على الاونكتاد أن يواصل استكشاف كافة السياسات الاقتصادية والتجارية المعقولة بهدف معاضدة الاقتصادات النامية في مجال رسم السياسات وما يتصل بها من المفاوضات الدولية عساها تتمكن من تحسين مركزها في الاقتصاد العالمي.

٥٤- وإن اختتام جولة أوروغواي بنجاح قد أثبت أن المجتمع الدولي قرر اتباع سبيل التعاون بالرغم من ماضي نواحي الانحراف عن هذا السبيل. والتحدي الجديد يكمن في البرهنة على أن مثل هذا التعاون في التجارة والاستثمار يمكن توجيهه الى ميادين أخرى مثل نقل التكنولوجيا، والمشاريع المشتركة (التي تستأثر بجانب وافر من الصادرات في بعض البلدان الآسيوية)، والسياسات الضريبية والنقدية، حيث من الأهمية الحرص على أن تسمح سياسات البلدان الصناعية في مجال أسعار الفائدة بتحقيق معدلات نمو عالمي ملائمة.

٥٥- وقال المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي (المانيا) إن اللجنة الأوروبية أكثر تفاؤلا من الأمانة فيما يتعلق بالنمو الذي تشهده البلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة انتقالية. وفي كلتا هاتين المجموعتين تتوزع احتمالات الانتعاش بشكل لا متساو بين المناطق. ففي حين تظل آسيا أكثر المناطق الاقتصادية دينامية في العالم النامي لم تزل مشاكل افريقيا الملحة تنتظر الحل. وتبقى حالة العمالة في الاتحاد الأوروبي غير مرضية. وهناك ضرورة لزيادة المرونة في أسواق التشغيل، ولتحسين التعليم والتدريب ولاستخدام التقدم التقني بأكثر كفاءة. وبفضل التحرير المتعدد الأطراف والاقليمي وارتفاع واردات أوروبا الشرقية والوسطى والاستثمار الأجنبي المباشر داخل الأقاليم سوف تنمو التجارة العالمية بأسرع من الناتج ومن ثم تحفز النمو وتثبت الأسعار. والاتحاد الأوروبي لا يتفق في الرأي مع تقرير التجارة والتنمية بشأن السياسات المقترحة لحفز النمو. فليست هناك حاجة الى سياسات نقدية توسعية في أوروبا. والسياسات التي تثير مخاوف التضخم ليست سياسات مساعدة في المرحلة الراهنة من الانتعاش.

٥٦- ومضى يقول إنه على حين يرجح أن تواصل المواد الأولية الخام انتعاشها في الأجل المتوسط يتوجب على البلدان المعتمدة على السلع الأساسية ألا تتباطأ فيما تبذله من جهود لتعزيز الكفاءة في انتاج السلع الأساسية وتنويع هياكلها التصديرية. ومن شأن سياسة اقتصادية كلية متسقة تستهدف الاستقرار أن تكون أفضل عون من محاولات تثبيت الأسعار بصورة مصطنعة وتستخدم طرائق غريبة عن السوق.

٥٧- وأردف قوله إن المسؤول عن المشاكل الاقتصادية في العديد من بلدان افريقيا ليس هو القصور عن ادخال اصلاحات بل المصاعب التي تواجه في استدامة هذه الاصلاحات. والبلدان التي اضطلعت باصلاحات صعبة حققت نتائج مشجعة في حين أنها تعاني، على صعيد برامج تكيف أخرى، من غياب التنوع والافتقار الى اطار استثماري موات، وقصور النظام المالي وعدم كفاية التكامل الاقليمي، والنفقات العامة المفرطة والجواجز التجارية ومشاكل الحكم. وتخفيض فرنك الاتحاد المالي الافريقي لزم أن يقترن بالسياسات الضريبية والمالية الملائمة. ولئن كان التقدم الاقتصادي الذي شهدته مؤخرا أمريكا اللاتينية محل ترحيب إلا أن التدفقات الرأسمالية الى المنطقة تحتاج الى الرصد الدقيق لتفادي التضخم وفورة النشاط الاقتصادي. والاجراءات الرامية الى تحويل وجهة التدفقات الرأسمالية المتوقعة قد تمس المستثمرين لأجل أطول مثلما تمس المستثمرين المضاربين. ومثال الاقتصادات الآسيوية يظهر أن ليس هناك نموذجا للتنمية يمكن أن يطبق في جميع المناطق على حد سواء وأن من المثير للجدل ما إذا كانت هذه الأمثلة تؤشر حقا الى التنفيذ الناجح لسياسة "اليد غير الخفية" الاقتصادية.

٥٨- ثم إن تدفق الموارد المالية الى البلدان النامية قد بلغ أوجه في عام ١٩٩٣. وأكبر توسع حدث في التدفقات الخاصة. وقد ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الى البلدان النامية ارتفاعا كبيرا ولكن المجال ما يزال يتسع للمزيد من هذه التدفقات. والاتحاد الأوروبي يؤيد جهود نادي باريس الرامية الى تحقيق توافق في الآراء بشأن تحسين الاستراتيجية الانمائية، ولا سيما فيما يتعلق بمعايير اتاحة سهولة أفضل وإعادة جدولة لمبالغ الدين.

٥٩- وعلى أثر انشاء منظمة التجارة العالمية وأحداث أخرى سيتعين إعادة تحديد أنشطة العديد من المنظمات الدولية بما فيها الاونكتاد. والاتحاد الأوروبي يؤيد، من ناحيته، الجهود المبذولة لاستبقاء وتعزيز نفوذ الاونكتاد في المناقشات الدولية للمساائل الاقتصادية والانمائية.

٦٠- ولاحظ المتحدث باسم بلدان أوروبا الشمالية (الدانمرك) الذي تكلم نيابة عن الدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج أن الحالة الاقتصادية في العالم استمرت في الاتساع بالنمو البطيء نسبيا برغم بعض الاستثناءات الإقليمية في العالم النامي. وفي اقتصادات السوق المتقدمة تواصل الانتعاش المتوقع بسرعة بطيئة برغم أن بعض البلدان وبالأخص الولايات المتحدة شهدت تسارعا في الانتعاش. وفي إفريقيا ظل أداء النمو غير مرض إلى حد بعيد وازدادت حدة المشاكل الاقتصادية في العديد من البلدان من جراء الاضطرابات السياسية والنزاعات المسلحة. وبالمقابل لافريقيا استمرت بلدان شرقي وجنوب شرقي آسيا في تحقيق نمو سريع وتغير هيكلي. وانتعش النمو في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي عامة منذ بداية أزمة الدين ولكنه ما يزال دون المستويات التي تحققت في شرقي وجنوب شرقي آسيا. وفي أوروبا الوسطى والشرقية وفيما عدا بعض الاستثناءات استمر الناتج في التقلص فيما تجهد المنطقة لتخطي عقبات عملية الانتقال.

٦١- ومضى يقول إنه بالرغم من تسليم بلدان أوروبا الشمالية بأن تغييرات ايجابية بصدد الحدوث في العديد من البلدان النامية، فهي تشدد على ضرورة الحكم الرشيد واحترام حقوق الانسان والديمقراطية. والسياسات الاقتصادية الكلية، وبرامج التكيف الهيكلي والسياسات ذات التوجه السوقي واتفاقات التجارة الدولية لا تكفي في حد ذاتها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. فلا بد أيضا من تلبية الحاجات الأساسية إذا ما أريد ارساء أساس سليم للتنمية الاقتصادية.

٦٢- والمناقشة التي يتضمنها تقرير التجارة والتنمية للتطورات التي شهدتها منطقة جنوب شرقي آسيا تبرز الطاقة الكامنة في نهج السياسة المختلفة. ومفهوم "اليد غير الخفية" كمبدأ توجيهي لنجاح السياسات الحكومية في جنوب شرقي آسيا يوحي بضرورة توفر سياسات حكومية متماسكة وانتقائية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما.

٦٣- وختم كلمته قائلا إن المساعدة الانمائية الرسمية تظل، بالنسبة لأفقر البلدان، ذات أهمية حرجية. وبلدان أوروبا الشمالية تأسف لركود التدفقات الرسمية وتؤيد الغاية المتمثلة في الوصول إلى ٠,٧ في المائة كهدف تنشده المساعدة الانمائية الرسمية في أقرب وقت ممكن و ٠,١٥ في المائة كهدف منشود من المساعدة الانمائية الرسمية لأقل البلدان نموا. كما تؤيد بلدان أوروبا الشمالية اتخاذ تدابير فيما يتعلق بديون البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من أعباء دين ثقيلة وتلاحظ أن أحكام تورتوتو المعززة لنادي باريس لم تكن في الكثير من الحالات كافية للحوول دون تزايد الديون المتراكمة. وقد رحبت بدعم اعلان نابولي الصادر عن مجموعة ال ٧ للتخفيض من حجم الدين في حالات ملائمة وإلى الزيادة في السهولة المتاحة للبلدان التي تواجه مصاعب خاصة. وهي تأمل في أن توضع هذه الأحكام الجديدة موضع التنفيذ قبل نهاية العام.

٦٤- ولاحظ ممثل الصين أنه بالرغم من أن البلدان الصناعية الكبرى قد دخلت مرحلة الانتعاش الاقتصادي، ما زالت الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية تعاني من الكساد وهناك اختلال في النمو ما يزال قائما بين البلدان النامية. والزخم الانمائي للاقتصاد العالمي لا يدع مجالا للتفاؤل. ومن ناحية أخرى حقق النمو السريع الذي شهدته منطقة شرقي آسيا التنمية والازدهار لهذه المنطقة وهو بصدد خلق فرص عمالة بالنسبة لبلدان أخرى عن طريق توسع فرص التصدير والاستيراد والاستثمار.

٦٥- وأردف قوله إنه لم تزل هناك عوامل غير مواتية تعوق التنمية الاقتصادية للبلدان النامية بما فيها بلدان شرقي آسيا من قبيل عدم كفاية التحسن في المناخ الاقتصادي الكلي، وعدم استقرار أسعار السلع

الأساسية، والديون الخارجية التي تعاني منها البلدان النامية، والحمائية التجارية العنيدة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ولهذه العوامل آثار ضارة باستقرار وتنمية الاقتصاد العالمي. ويؤمل أن تبرهن بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على رغبتها السياسية بإيلاء مزيد من الاهتمام للحوار بين الشمال والجنوب والتعاون وعكس مسار الحمائية التجارية.

٦٦- وهناك درس مهم يُستخلص من التنمية في الصين فحواه المعالجة الصحيحة للعلاقات بين الإصلاح والتنمية والاستقرار. ومع ذلك فمن الطبيعي جداً أن تنتهج البلدان نهوجاً مختلفة في مجال التنمية وتعتمد نماذج متباينة للإصلاح تضع في الاعتبار حقيقة الأوضاع الوطنية.

٦٧- وقال ممثل النمسا إنه لا يمكن ولا ينبغي عزل الاقتصادات الوطنية عن عملية التكامل العالمي المتزايد لأن هذا التكامل لا يسهم فقط في زيادة كفاءة استخدام الموارد وفعالية الاستفادة من المزايا النسبية بل إنه يفضي أيضاً إلى تحقيق النمو والتنمية على نحو أكثر إنصافاً وقابلية للاستمرار. وبخلاف ما كان عليه الحال في عام ١٩٩٣، فإن الآفاق الاقتصادية قد باتت الآن مشجعة بدرجة أكبر رغم أن هناك تفاوتات هامة لا تزال قائمة. وقد واصلت التجارة العالمية نموها وتزايدت مشاركة البلدان النامية بما في ذلك مشاركتها الناشئة عن تزايد التكامل الاقتصادي فيما بينها. وهذا ناتج عن سياسات التكيف الهيكلي الشاملة وعن تزايد انفتاح هذه البلدان أمام التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر. وأعرب عن ثقته في أن البلدان ذات الأداء الاقتصادي الضعيف ستعتمد أيضاً استراتيجيات فعالة للتكيف الهيكلي وزيادة دمج اقتصاداتها في الاقتصاد العالمي متأثرة في ذلك جزئياً بالدروس المستفادة من التجربة الناجحة لبعض بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية.

٦٨- وفيما يتعلق بالتفاوتات في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، اقترح أن يتم تركيز الاهتمام في المستقبل على الفجوة بين أقل البلدان نمواً وبقية البلدان. وذلك بالنظر إلى ما يترتب على هذا من آثار بالنسبة لعمل الأونكتاد. وأشار إلى أن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تواجه مشاكل معقدة بصفة خاصة وأن بعض هذه البلدان ينبغي أن يُعتبر من بين البلدان النامية بل حتى من بين أقل البلدان نمواً. وقال إن التدابير التي يتعين اتخاذها لصالح البلدان التي تعاني من مشاكل إنمائية مستمرة ينبغي أن تكيّف مع احتياجاتها المحددة وأن تميّز بشكل واضح عن المعاملة التي تعامل بها البلدان التي نجحت بالفعل في دخول مرحلة الانطلاق أو أنجزتها. وثمة خطوة هامة تتمثل في إجراء إصلاح لنظام الأفضليات المعمم يأخذ في الاعتبار التفاوتات فيما بين البلدان النامية. وينبغي لجدول أعمال التنمية أن يشتمل على عوامل سياسية تؤثر على الإطار العام الذي يجري فيه النشاط الاقتصادي مثل الشفافية، والديمقراطية والمشاركة في الشؤون السياسية والاقتصادية، وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة، وسيادة القانون، وحسن إدارة شؤون الحكم، وانعدام الفساد، وسلامة استخدام الأموال العامة.

٦٩- وفي الختام أعرب عن عدم موافقته على الدعوة التي وردت في تقرير التجارة والتنمية لخفض أسعار الفائدة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وقال إنه يعتبر أن بعض المقترحات التي وردت في التقرير فيما يتعلق بالسياسة المالية التوسعية قد تترتب عليها أيضاً آثار معاكسة.

٧٠- وشددت ممثلة الجمهورية التشيكية على التأثير الذي خلفه تفاوت الأوضاع الأولية ووتيرة التغيير فضلاً عن استراتيجيات التحول المختلفة على عملية الانتقال. وقالت إن النتائج المشجعة المحققة في بلدها

تستند إلى اعتماد سياسات اقتصادية كلية حذرة، وتحرير الأسعار، وعملية إعادة الهيكلة المنتظمة القائمة على أساس التحول الشامل إلى القطاع الخاص. وأشارت إلى أنه من المهم أيضاً اعتماد نهج متوازن إزاء العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في عملية الانتقال. وينبغي لعملية التحول أن تشمل في الغالب على اعتماد تدابير داخلية على ألا يكون للعالم الخارجي سوى دور بسيط. إلا أن مهمة تحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي هي مهمة أكثر تعقيداً مما قد يبدو لأول وهلة. وقالت إنه ليست هناك عملية انتقال تتم بصورة تلقائية من اقتصاد موجه إلى اقتصاد سوقي وإن الإنشاء السريع للمؤسسات يشكل عاملاً حاسماً بالنسبة لهذه العملية. وأوضحت أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي بالإضافة إلى الحد من التضخم، وتحقيق التوازن في الميزانية الحكومية وفائض في الحساب الجاري لميزان المدفوعات وخفض معدل البطالة، وأخيراً وليس آخراً تحرير التجارة الخارجية هي أمور ما برحت تشكل محور عملية الإصلاح الاقتصادي في الجمهورية التشيكية. وقالت إن عملية الخصخصة الشاملة وزيادة حصة القطاع الخاص من ٢ في المائة من النشاط الاقتصادي في عام ١٩٨٩ إلى مستوى متوقع قدره ٨٩ في المائة في عام ١٩٩٤ تشكل سمة رئيسية أخرى من سمات الجهود التي تبذلها الجمهورية التشيكية على طريق الإصلاح.

٧١- وأضافت قائلة إن نظام التجارة الخارجية المتحرر الذي تعتمد الجمهورية التشيكية قد أصبح يشكل عنصراً يمكن التنبؤ به في النظام التجاري العالمي. إلا أن ثمة حاجة لتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق الأجنبية والتطبيق المنصف لقواعد التجارة والمنافسة ولا سيما من قبل بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. كما أن بلدها يعتبر بلدان أوروبا الشرقية والبلدان النامية من شركائه التجاريين الهامين.

٧٢- وأعرب ممثل هنغاريا عن تأييده للاستنتاج الرئيسي الذي خلص إليه تقرير التجارة والتنمية ومفاده أنه ليس ثمة "وصفة" عالمية غير قابلة للفشل فيما يتعلق بتطوير اقتصاد سوقي يعمل بشكل سليم. وقال إن الرسالة الأساسية التي يوجهها الأونكتاد إلى الحكومات هي أن تعتمد نهجاً عملياً، وأعرب عن أمله بأن تنعكس هذه الرسالة في النتائج النهائية التي سيتوصل إليها المجلس. ومع تسليمه بأن عملية الانتقال لا تشكل محور التركيز الرئيسي لتقرير التجارة والتنمية لهذه السنة، فإنه لا يؤيد ما ورد في التقرير من شكوك فيما يتعلق بمستقبل هذه العملية. وقال إنه ليس لدى هنغاريا بديل آخر غير المضي قدماً على أساس اعتماد نهج عملي إلى حد بعيد. وأشار إلى أن الجهود التي سي بذلها بلده ستكون مضيئة ومرهقة وبالتالي فإنها ستتطلب التحلي بالصبر والحكمة، ولا سيما على المدى القصير، ليس من قبل سكان هنغاريا وحدها وإنما أيضاً من قبل سائر البلدان.

٧٣- ولخص ممثل بولندا السمات الرئيسية لتجربة بولندا المتمثلة في الانتقال من اقتصاد موجه مركزياً إلى اقتصاد سوقي فقال إن عملية الانتقال هذه تنطوي على تغييرات في مجالات مختلفة مثل المؤسسات السياسية، والهيكل الأساسية القانونية والمؤسسية اللازمة لاقتصاد السوق، وعقلية الناس. وأشار إلى أن سياسات التحول الجريئة التي تنتهجها بولندا قد أخذت تحقق نتائجها. فبعد فترة من الانخفاض في الإنتاج، عاد الاقتصاد البولندي إلى النمو وأخذ معدل التضخم يتباطأ مع حدوث تحسن في ميزان المدفوعات. وقد أصبح الانتعاش قابلاً للاستمرار.

٧٤- وأضاف قائلاً إن المشاكل التي تواجه الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية هي مشاكل مماثلة ولكنه يمكن لكل بلد من البلدان أن يختار حلولاً مختلفة لها مع الاستفادة من تجربة البلدان الأخرى. وبهذه الروح، استضافت بولندا في وارسو في عام ١٩٩٤ مؤتمر وزراء الاقتصاد والصناعة والتجارة في مجموعة السبعة.

بالإضافة إلى محفل التجارة بين الشرق والغرب. وكان موضوع المؤتمر بعنوان "الشراكة من أجل التنمية" وقد عرض رئيس وزراء بولندا في كلمته الافتتاحية مفهوم الشراكة المتكافئة وذات المنفعة المتبادلة بين بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وذلك بهدف حفز التنمية الاقتصادية. وقد اتخذت في هذا المؤتمر قرارات هامة.

٧٥- وقال ممثل صندوق النقد الدولي إن صورة التطورات الاقتصادية تبدو أكثر إشراقاً مما كانت عليه في السنوات القليلة الماضية وذلك بفضل إنجاز جولة أوروغواي، وتكثيف جهود الإصلاح في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، واعتماد سياسات اقتصادية كلية ملائمة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي استعادت النمو الإيجابي. وقد تحسنت آفاق التجارة العالمية ولا يبدو أن ثمة خطراً كبيراً ينذر بعودة التضخم على نطاق عام على المدى القريب.

٧٦- إلا أنه لا تزال هناك في العالم النامي تفاوتات واسعة فيما بين البلدان. وقد أصبحت تلك البلدان التي أجرت عمليات إصلاح في وضع أفضل يتيح لها الاستفادة من الفرص السوقية الجديدة، وأدت التدفقات الرأسمالية الحديثة إلى مساعدة بعض البلدان في المحافظة على نمو سريع نسبياً. وقد بدأت الآفاق تتحسن حتى في أفريقيا.

٧٧- وأضاف قائلاً إن البطالة الهيكلية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لا يمكن أن تعالج بصورة فعالة من خلال توسيع الطلب الكلي. وأشار إلى أنه من الضروري إجراء إصلاحات في أسواق العمل والمنتجات تفضي إلى زيادة المرونة والإنتاجية. وينبغي إيلاء الأولوية العليا لتوحيد السياسات المالية وإجراء الإصلاحات الهيكلية بينما يجب أن تؤدي السياسة النقدية إلى منع تزايد ضغوط الطلب والاختلالات في أسواق الأصول.

٧٨- ومضى قائلاً إن الزيادة التي طرأت مؤخراً على أسعار الفائدة الحقيقية قد تشير في وقت قريب مشاكل جديدة بالنسبة للبلدان المدينة. ويبدو أن القلق المعبر عنه في تقرير التجارة والتنمية إزاء تدفقات رأس المال إلى البلدان النامية يثير مخاوف لا داعي لها. وأوضح أن فرض ضريبة على تعاملات النقد الأجنبي من أجل التقليل من المضاربة لا يمثل استجابة مناسبة فيما يتعلق بالسياسة العامة التي ينبغي أن تشمل بدلاً من ذلك على الجمع بحكمة بين تدابير التثبيت، والتدابير المالية، وتكييف أسعار الصرف. كما ينبغي توخي الحذر في استخلاص استنتاجات أعم من تجربة نخبة من بلدان شرق آسيا. وينبغي للمشورة المقدمة في مجال السياسة العامة أن توجّه حسب حالة كل بلد وأن تأخذ في الاعتبار الظروف التاريخية والاقتصادية والثقافية للبلدان. وأشار إلى أن تجربة بلدان شرق آسيا لا تؤيد إسناد دور أكبر للحكومات بل إنها تؤيد اعتماد سياسات اقتصادية كلية سليمة تقترن بتدابير من شأنها أن تعزز عمل الأسواق.

٧٩- ولاحظ ممثل الولايات المتحدة الأمريكية أن تقرير التجارة والتنمية يحذّر العودة إلى المبادئ الكينزية لإدارة الطلب وأن التقرير يذهب إلى أن وجود فجوة انكماشية عالمية وقصور في الطلب هما أمران يتطلبان انتهاز سياسات نقدية أقل تشدداً وسياسات مالية أكثر تحفيزاً. وقال إن هذا ليس وصفاً ملائماً للمشكلة الاقتصادية التي تواجه بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. كما أن انتهاز سياسة نقدية أقل تشدداً لن يكون مناسباً في هذا الوقت. وبالرغم من حدوث تباطؤ في الاقتصاد العالمي، فقد حدثت زيادات في الطاقة في الولايات المتحدة، وانخفض معدل البطالة انخفاضاً حاداً، وأخذ الإنتاج يتوسع بصورة

مطردة بينما لا يسجل معدل التضخم زيادة ذات شأن. وأشار إلى أن النمو الاقتصادي يتطلب إجراء تحسينات في الأوضاع الاقتصادية الأساسية وإن سياسات مواجهة التقلبات الدورية على صعيد إدارة الطلب لا ينبغي أن تستخدم لتصحيح المشاكل المواجهة في جانب العرض مثل أوجه التصلب في سوق العمل واختناقات الهياكل الأساسية. وقال إن تقرير التجارة والتنمية لم يبد ما يكفي من الحذر إزاء المخاطر المحتملة لاستخدام السياسة المالية كأداة لمواجهة التقلبات الدورية.

٨٠- وتابع قائلا إن التقرير يشير إلى ما يترتب على الإفراط في الانفتاح المالي وفي التدفقات الرأسمالية من آثار مزعومة للاستقرار، إلا أنه يمكن اتخاذ قرارات سيئة في مجال السياسة العامة استناداً إلى مثل هذا التحليل. فالضمانات الانتقائية ضد هجمات المضاربة قد تكون أدوات مفيدة في بعض الحالات ولكن وجود بيئة سليمة في مجال السياسة العامة هو أفضل سبيل لتحقيق تدفقات رأسمالية مفيدة ويمكن التنبؤ بها. ومن الضروري في جميع الحالات تحسين الاعلان عن البيانات المالية وسياسات المنافسة. وإذا تم اللجوء إلى ضوابط رأس المال، فلا ينبغي تطبيقها إلا بشكل مقيد.

٨١- ومضى قائلاً إنه يعترض على بعض النقاط التي وردت في التقرير فيما يتعلق بتجارب البلدان النامية. فتركيز التقرير على مستويات الاستثمار المعتدلة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي يغفل التحسينات المحتملة في الانتاجية. وقد كان لاصلاحات السياسة العامة في بلدان أمريكا اللاتينية مثل شيلي والارجنتين، والبرازيل الآن، أثر ايجابي على تخصيص الموارد. وأوضح أن تزايد الانفتاح على الاقتصاد الدولي يقدم أدلة على كفاءة الاستثمار بينما تدل التدفقات الرأسمالية على استمرار وجود فرص لتحقيق الربح بالنسبة للمستثمرين الخارجيين. ولا توجد أية أمثلة مستقاة من تجارب البلدان تدل على أن إعادة التوزيع القسري للدخل قد ساعدت في تخفيف الفقر. ولكن الاستثمار الانتاجي يؤدي بالفعل على المدى الطويل إلى المساعدة في تخفيف الفقر ويبدو أن آثار هذا الاستثمار على توزيع الدخل تعتمد على السمات الهيكلية المحددة للاقتصادات. وقال إن المناقشة الواردة في التقرير فيما يتعلق بأسعار السلع الأساسية تتجاهل تنبؤات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما من الهيئات بشأن ثبات أسعار السلع الأساسية على مدى العقد. واعتبر أن أمانة الأونكتاد محقة في إعرابها مرة أخرى عن القلق إزاء تخلف التنمية في افريقيا. ولكن التعليقات السلبية فيما يتصل بالتكيف الهيكلي في افريقيا قد اتسمت بالتعميم على نحو مفرط وقد كان من الأجدي أن يتم اجراء تحليل أكثر تفصيلاً لطبيعة جهود التكيف الأفريقية وما يشوبها من جوانب النقص.

٨٢- وقال إنه يرى أنه كان يمكن لتقرير التجارة والتنمية أن يبني الدروس التي استخلصها من التجارب على أساس عينة أوسع من البلدان. فالتقرير لا يذكر سوى القليل عن التجارب الناجحة الأخرى في شرقي آسيا بما في ذلك تجربة الصين، وهي تجربة مختلفة عن سائر التجارب. وعلاوة على ذلك، فإن التقرير يغفل العديد من العوامل التي أسهمت في النمو الاقتصادي في شرق آسيا. وهو لا يذكر الكثير عن الاستثمار في رأس المال البشري والعوامل الثقافية التي تدعمه. كما أنه يغفل حالات الفشل المختلفة للتدخل الحكومي، ولا يشير إلا لمأما لمشاكل نقل نموذج شرقي آسيا إلى مجتمعات أخرى. إلا أنه يوافق على ما ذهب إليه التقرير من أن نمو الصادرات لا يشكل التدبير الوحيد لتعزيز القدرة التنافسية لبلد ما، وأن الوضع الاجمالي لاقتصاد البلد الداخلي، بما في ذلك توزيعه للدخل، يشكل عاملاً هاماً أيضاً.

٨٣- وقال ممثل العراق إنه لئن كانت للسياسات الاقتصادية الكلية أهميتها، فإنه من الضروري أيضاً أن يقوم المجتمع الدولي بتوفير الهياكل الأساسية الاقتصادية والسياسية الملائمة من أجل توسيع نطاق التعاون

الدولي، وأنه ينبغي تعزيز قدرات الاونكتاد في هذا المجال. وبالنظر الى أن الترابط العالمي ينطوي أيضا على تقاسم المسؤوليات، فإن الأولوية ينبغي أن تولى للسياسات الرامية الى معالجة مشكلة الفقر.

٨٤- وأضاف قائلا إن العقوبات الاقتصادية التي يعاني منها العراق تؤدي الى تأخير عملية إعادة البناء والتنمية. ويشكل الحظر الاقتصادي سابقة خطيرة في العلاقات الاقتصادية الدولية لأنه يُستخدم لخدمة أهداف سياسية غير مبررة ويتعارض مع أهداف المجتمع الدولي فيما يتعلق باقامة شراكة دولية جديدة. وتساءل عما إذا كان حرمان ١٨ مليون شخص من الغذاء والأدوية يمكن أن يكون مبرراً في سياق مثل هذه الشراكة. وأوضح أن الحظر قد عزل العراق، الذي يمتلك أكبر احتياطات البترول في العالم، عن المشاركة في التجارة الدولية وأدى إلى تردي النشاط الاقتصادي بصورة عامة مما أفضى الى معدلات نمو سلبية.

٨٥- وقال إنه لم يعد هناك ما يبرر مواصلة فرض العقوبات التي أصبحت تشكل العقبة الرئيسية التي تعترض سبيل التنمية الوطنية كما تعترض سبيل المشاركة في التعاون الاقليمي والدولي. وفي حين أن العراق مستعد لمناقشة التدابير التي تنطوي عليها القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن من أجل رفع العقوبات أو تخفيفها، فإن الضغوط السياسية تحول دون اجراء هذه المناقشة. ولذلك فإنه يدعو المجتمع الدولي والأمم المتحدة الى تصحيح هذه الحالة والى وضع حد لانتهاك الحق في التنمية.

٨٦- وقال ممثل الأرجنتين إن نوع تدخل الدولة الانتقائي المذكور في ذلك الفصل من تقرير التجارة والتنمية المتعلق بتجربة شرقي آسيا قد استُخدم أيضا في الأرجنتين ولكن بدرجات مختلفة من النجاح. وأوضح أن الخطر الذي تنطوي عليه الاعانات هو أنها يمكن أن تطبق في صناعة لا تتمتع بميزة نسبية. ومثل هذه الصناعة لن تتجاوز قط مرحلة الصناعة الناشئة ولن تكون لها القدرة على المنافسة على المستوى الدولي مع تحرير الاقتصاد. وأشار الى أن أسعار الفائدة تشكل متغيرا أساسيا من متغيرات السياسة العامة ولكنه لا يمكن ادارتها ببساطة من قبل السلطة النقدية الوطنية. ففي حالة الأرجنتين، نتج انخفاض أسعار الفائدة عن انتهاج سياسة اقتصادية كلية سليمة أكثر مما نتج عن اتخاذ اجراء من جانب واحد من قبل السلطة النقدية.

٨٧- وأضاف قائلا إن التجربة الآسيوية فيما يتعلق بالسياسات المالية كانت مثيرة للاهتمام الى أقصى حد ذلك لأن هذه السياسات كانت بمثابة محفز للاستثمار، ولا سيما من خلال تشجيع الشركات على اعادة استثمار أرباحها بدلا من توزيعها على حملة الأسهم. ولكنه ليس واضحا ما إذا كان هذا ناتجا عن أوضاع اقتصادية أو عن عوامل سوسيولوجية مرتبطة بطابع الطبقة التجارية. وتدل تجربة الأرجنتين على أن خفض سعر الفائدة الى مستواه في السبعينات لم يتحقق إلا من خلال تحقيق التوازن المالي وخفض معدل التضخم واعادة إقامة العلاقات مع الدائنين الخارجيين. وأوضح أن أسعار الفائدة المخفضة قد مكنت بلده من زيادة نسبة صافي الاستثمار الى الناتج القومي الاجمالي لتصل إلى ٢١ في المائة في عام ١٩٩٣ مقارنة بنسبة قدرها ١٦,٣ في المائة في عام ١٩٩١. وقال إنه ينبغي للأونكتاد أن يواصل تحليل أثر أسعار الفائدة على الاستثمار، متخذاً تجربة البلدان الآسيوية كمقياس لذلك.

٨٨- وانتقل الى مسألة التكيف الاقتصادي فقال إن واردات الأرجنتين ما برحت تنمو بمعدل سريع ولكن تكوينها قد تغير لصالح السلع الرأسمالية. ويمكن أن يكون في ذلك دلالة على أن الاقتصاد قد أخذ يقترب من حدوده الانتاجية. وقد ساعد تدفق رأس المال الى الأرجنتين في تمويل هذه الزيادة في الواردات. وأوضح

أن البلدان التي تخضع لعملية تكيف هي بلدان سريعة التأثير بصفة خاصة بالسياسات النقدية التي تنتهجها البلدان المتقدمة، وأن السياسات النقدية غير المتسقة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تؤثر تأثيراً سلبياً على تدفق رأس المال الذي يمول حالات العجز في الموازين التجارية للبلدان النامية ويزيد من مصاعب خدمة ديونها الخارجية.

٨٩- وأعرب ممثل شبكة العالم الثالث عن قلقه إزاء المذاهب الاقتصادية الحديثة الراجحة التي تفرض على البلدان النامية وقال إن المذهب السوقي الأصولي راسخ الجذور في مؤسستي بريتون وودز ويبدو من المحتمل أنه سيظل كذلك في منظمة التجارة العالمية. وأشار إلى أن أمانة الأونكتاد تستحق التهنة على قيامها بدراسة التجارب بصورة موضوعية والاعتراض على المفاهيم الحالية الثابتة إزاء التجارب في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وفي بلدان شرقي آسيا، كما أنها تستحق التهنة على دعوتها لاعتماد نهج عملية غير ايدولوجية إزاء حل مشاكل الاقتصاد العالمي. وفي حين أن فصل تقرير التجارة والتنمية المتعلق بشرقي آسيا يشير إلى ضرورة اضطلاع الدولة بدور نشط في تعزيز التنمية، فإن ذلك الجزء من التقرير الذي يبحث نتائج جولة أوروغواي يشير إلى أن آخر البلدان النامية تحولاً نحو التصنيع ستُحرم من استخدام عدة أدوات من أدوات السياسة العامة الموصوفة. وأشار إلى أن العديد من الالتزامات المفروضة بموجب اتفاقات جولة أوروغواي إنما فرضت بدافع رغبة بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في خنق قدرة البلدان النامية على المنافسة، وتوفير المزيد من الحرية للشركات عبر الوطنية. وقال إن جداول الأعمال التجارية الجديدة لا تستند إلى دوافع الاهتمام الصادق بشؤون البيئة والعمل، بل إلى الرغبة في تقييد القدرة التنافسية للبلدان المصنعة حديثاً. وثمة مهمة هامة بالنسبة للأونكتاد تتمثل في تحديد المجالات التي يمكن فيها للبلدان النامية أن تمارس نفوذها في مجال السياسة العامة وتحديد القواعد والضوابط الجديدة التي يحتمل أن تعيق أو تخنق امكانيات تنميتها الاقتصادية، والقيام على هذا الأساس بتقديم مقترحات لادخال تغييرات في القواعد التجارية الدولية من أجل افساح مجال أكبر لصانعي السياسة في البلدان النامية. وليس هناك شك في أن النظام التجاري الدولي الجديد سيفضي إلى اضطراب اجتماعي في البلدان النامية ولربما أيضاً في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وأشار إلى أن مجتمعات البلدان النامية ليست مستعدة لقبول النظام المتحرر الجديد أو التكيف معه وأن حركات الاحتجاج المدني ضده قد أخذت تتزايد في جميع أنحاء العالم.

٩٠- وقال ممثل الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة أن هناك أدلة واسعة الانتشار على أن الاقتصاد العالمي يواجه نقصاً عالمياً في الطلب. وأشار إلى أنه ينبغي لصندوق النقد الدولي الذي أبدى دائماً تشاؤماً مفرطاً فيما يتعلق بنطاق السياسات النشطة التوسعية وغير التضخمية أن يعيد تقييم أساس توصياته في مجال السياسة الاقتصادية الكلية. ويلزم إجراء تخفيض لأسعار الفائدة يقترن باعتماد تدابير مالية توسعية. وقال إن الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة كثيراً ما شدد على المساهمة الضخمة التي ينبغي تقديمها من أجل تحقيق الانتعاش العالمي من خلال اعتماد تدابير فعالة لرفع مستوى القدرة الشرائية في البلدان النامية. وأضاف قائلاً إن أغلبية بلدان أفريقيا جنوب الصحراء قد عانت منذ بضع سنوات ركوداً اقتصادياً نتيجة لأزمة الدين، وإن القرار الذي اتخذ في مؤتمر القمة الذي عقدته مجموعة السبعة في نابولي لالغاء أو تخفيض ديون البلدان المنخفضة الدخل ينبغي أن يُنفذ على وجه السرعة في نفس الوقت الذي تجري فيه معالجة ديون البلدان الأكبر مديونية من خلال تخفيض الديون وإعادة جدولتها وبالإضافة إلى ذلك ينبغي رفع مستويات المعونة.

٩١- ومضى قائلا إن الاحصاءات المتعلقة بالنمو وانخفاض مستويات المعيشة في العديد من البلدان النامية هي احصاءات مخيفة وإن على مؤسسات بريتون وودز مسؤولية جسيمة لأن للسياسات التي تدعو اليها تأثيرا مباشرا على حياة ملايين الناس. كما أن "الوصفات" التي تقدمها في مجال السياسة العامة لا تأخذ في الاعتبار بشكل كاف احتياجات الأغلبية العظمى من مواطني العالم بل إنها توجه بدلا من ذلك نحو خدمة المصالح المالية للبلدان الأعضاء الغنية. وأوضح أن اجراء دراسة للسجل التاريخي للتنمية يشهد على المساهمة الرئيسية التي تقدمها السياسات الحكومية النشطة التي تتراوح بين تنمية الموارد البشرية (ولا سيما التعليم) وتوفير الهياكل الأساسية الملائمة. وثمة درس آخر من دروس التنمية الاقتصادية يتمثل في أن الاقتصادات الأكثر نجاحا إنما تبنى على أساس نظام علاقات عمل قوي ومستقر. وقال إن انشاء منظمة التجارة العالمية الجديدة يمكن أن يعزز آفاق التجارة والعمالة والدخل على نطاق العالم. إلا أن قوة الدفع الجديدة هذه ينبغي أن توجه أيضا نحو تحسين أوضاع عمل العمال.

- - - - -